

## كيف سيكون ملف البحرين

### في اجتهاد جنيف القادم؟

في كل دورة من اجتماعات مجلس حقوق الإنسان، تتحشد الدول والقوى السياسية والحقوقية المحلية والدولية، تهيئة لمعارك حقوقية وربما سياسية. كان هذا شأن البحرين - كما غيرها - في اجتماعات الدورة السابعة والعشرين التي انعقدت في سبتمبر الحالي.

قبل الإنعقاد، كان هناك شعوراً بالتفاؤل بأن البحرين تسير في الطريق الصحيح، فالمؤشرات كانت مطمئنة من جهة أن الحكومة قد قامت بخطوات إيجابية منها: إبرام إتفاقية التعاون الفني مع مكتب المفوضية السامية، وتقديم الحكومة لتقرير نصف دوري بشأن المراجعة الدورية الشاملة؛ وإنشاء المؤسسات ذات الصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان مثل (مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين) و(ديوان المظالم) التابع لوزارة الداخلية. كما تم تعزيز دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والإفتتاح بقدر كبير على المنظمات الحقوقية الدولية التي زات البحرين مثل العفو الدولية وغيرها، حيث اتسم الموقف الرسمي بالتعاون والشفافية.

بيد أنه - ولسوء الحظ - وقعت بعض الممارسات التي غطت على تلك الأجواء الإيجابية، مثل احتجاز إحدى الناشطات، الأمر الذي اعتبره المجتمع الدولي الحقوقي انتكاسة حقوقية؛ فتجددت حملة البيانات المنتقدة من دول ومنظمات، بما فيها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. لكن الأمور عادت الى هذونها النسبي، بعد الإفراج عن تلك الناشطة؛ وقد تجنّب مجلس حقوق الإنسان إصدار بيانات كما حدث في يونيو الماضي، في الدورة السادسة والعشرين، حيث وقعت ٤٧ دولة على بيان مشترك تنتقد عدداً من القضايا الحقوقية البحرينية.

في اجتماعات مجلس حقوق الانسان بجنيف، وبالرغم من عدم حدوث تطور درامي سلبي على حكومة البحرين هذه المرة، فإن ذلك لا يعني أن القضايا المثيرة للقلق لن تثار من جديد في الجلسة القادمة في مارس ٢٠١٥. فدول مجلس حقوق الإنسان تقول انها تريد أن تمنح البحرين فرصة من الوقت لتطوير ما تمّ اتخاذه من خطوات إيجابية لمعالجة بواعث القلق (ملفات: الإعتقال، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحرية التعبير).

هذه الملفات مرتبطة في كثير منها بواقع سياسي وأمني غير مستقرّ، ما يرجّح انها ستستمر الى فترة غير قصيرة قادمة. ما نأمله هو أن تنجز البحرين حلاً سياسياً يقضي على جذور المشكلة، ويتوّج باتفاق سياسي وطني، يبدأ صفحة جديدة إيجابية في الشأنين السياسي والحقوقي، بحيث تنتفي بواعث القلق في كل الملفات، ويتوقف معها التحشيد الدولي الضاغط، فتكون لاجتماعات جنيف القادمة صورة مختلفة عن البحرين وقواها السياسية. صورة نأمل أن تكون مشرّفة وإيجابية كما عهدناها قبل عهد الإضطراب المستمر منذ أكثر من ثلاث سنوات.

### اقرأ

- ٢ جهود ولي العهد للخروج من الأزمة
- ٤ تقرير المؤسسة الوطنية: تنفيذ التوصيات مهمة حكومية
- ٦ مواقف من تقرير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
- ٧ إستقلالية المؤسسة الوطنية أساس نجاحها
- ٨ حتى لا نتحول جمعياتنا الحقوقية الى أحزاب سياسية
- ١٠ لا ديمقراطية عبر العنف
- ١١ حربنا ضد العنف والتطرّف
- ١٢ وزير الخارجية: وضعنا الآليات التي تمنع إنتهاكات حقوق الإنسان

## جهود ولي العهد للخروج من الأزمة

طلب جلالة الملك العام الماضي ٢٠١٣ من ولي العهد أن يقوم بعملية تحفيز للحوار الوطني من أجل إخراج البلاد من المأزق السياسي التي هي فيه منذ أكثر من ثلاث سنوات. محاولات سابقة للحوار لم تأتِ بنتيجة: وولي العهد - كما يدرك الجميع - يعتبر شخصية محبوبة شعبياً ومحترمة كثيراً من قبل المعارضة وكافة القوى السياسية. ولهذا فإن تصديده لموضوع الحوار أمرٌ مهم لجميع المواطنين، ذلك ان النشاط الإقتصادي كما الاستقرار الأمني والسياسي، كما الحقوق المدنية والسياسية تتأثر بالأجواء السلبية وبغياب حلول للأزمة.

جاء دور ولي العهد من أجل إخراج البلاد من الجمود السياسي، حيث أن الفرقاء السياسيين لم يستطيعوا عبر (الغلبة) أو (سياسة التغالب) حسم الأمور لصالح أي منهم. وكان هناك رهانٌ ما على تغيير في الأوضاع الإقليمية بحيث يفيد هذا الطرف أو ذاك لتحصيل أكبر قدر من التنازلات على طاولة التفاوض. لكن الوضع الإقليمي انفجر أكثر وأكثر، بحيث لم يعد يخدم أحداً، وصار يعرض البحرين نفسها لتداعيات التغييرات العنفيه التي تشهدها منطقتنا.

في المقابل هناك استحقاقات سياسية. فالبرلمان الذي انسحبت منه المعارضة بواقع ١٨ عضواً من ٤٠، أضعف تمثيله للمجتمع - كما يقول كثيرون: كما أضعف فعاليته في التشريع والرقابة. الآن هناك استحقاق برلماني جديد أعلن عنه في سبتمبر الجاري، حيث دعي الى انتخابات جديدة في ٢٢ نوفمبر القادم، ما حتم التوصل الى تفاهات سياسية وقواسم مشتركة تخرج البلاد من الواقع غير الطبيعي الذي تعيشه.

ولي العهد، ومنذ العام الماضي التقى بكافة الفئات السياسية، من جناحي المعارضة والموالاة، وحتى الوجهاء والأعيان. ووفق تلك المشاورات واللقاءات، أصدر بياناً على شكل رسالة موجهة الى

جلالة الملك، أوضح فيها أنه (تم التوصل إلى قواسم مشتركة لمريثيات الأطراف المشاركة وتم تسليمها إليهم)؛ وأن باب الحوار بحاجة لاستكمال، حيث (تبين أن ما يمكن التوافق عليه من قبل جميع الأطراف لاستكمال هذا الحوار، وإمكانية تطبيقه من خلال القنوات الدستورية. هو كالتالي:

١/ الدوائر الانتخابية: أن تكون الدوائر الانتخابية أكثر توازناً وتمثيلاً للمواطنين. وتعزيز وتأكيد استقلالية اللجنة العليا للإنتخابات.

٢/ السلطة التشريعية: تعيين أعضاء مجلس الشورى سيكون وفقاً للإجراءات والضوابط والطريقة التي تحدّد بأمر ملكي. وأن يتم وضع ضمانات لعدم تعطيل العملية التشريعية من حيث الإرادة التشريعية أو الفترة الزمنية. [وهناك] إمكانية توجيه السؤال لرئيس الوزراء ونوابه ومساءلة من يحمل حقيبة وزارية.

٣/ تشكيل الحكومة: يكلف جلالة الملك رئيس وزراء بتشكيل الحكومة بعد إجراء المشاورات التقليدية حول الوزارات غير السيادية. ويجري رئيس الوزراء المكلف مشاوراته لتشكيل الحكومة، ويعرض برنامج الحكومة على مجلس النواب لنيل الثقة، ويكون تشكيل الحكومة شاملاً للوزارات السيادية الأربع.

يشترط لنيل برنامج الحكومة ثقة مجلس النواب:

أ/ موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب على برنامج الحكومة في المرة الأولى.

ب/ إذا لم يحز البرنامج على ثقة مجلس النواب، يقوم رئيس الوزراء المكلف بتعديله بعد التشاور، ويعيد تقديمه للمرة الثانية، ويشترط لرفض التعديلات أغلبية أعضاء المجلس.

ج/ إذا رفض مجلس النواب بأغلبية أعضائه برنامج الحكومة بعد إجراء التعديلات عليه، يقوم رئيس الوزراء

المكلف بتعديله مرة أخرى بعد التشاور، ويعيد تقديمه للمرة الثالثة. وإذا تمّ رفضه عدّ مجلس النواب منحلّاً، وتستمرّ الحكومة القائمة في تسيير أمور الدولة لحين انتخاب مجلس جديد وفقاً لأحكام المادة (٦٤) من الدستور.

٤/ السلطة القضائية: الاستعانة بخبرات دولية لتطوير السلطة القضائية بما يواكب أفضل الممارسات العالمية. والاستمرار في تعزيز استقلالية القضاء في إطار الدستور والقوانين المعمول بها. ٥/ الأمن للجميع: إن الأمن مسئولية الجميع، ويتعيّن على كافة إحترام القوانين السارية في المملكة، ونبذ العنف، والوقوف صفاً واحداً ضد الإرهاب والتخريب. كما أن للمؤسسات العسكرية ضوابط صارمة لإعمال الشروط الواجب توافرها والتي حددها القانون في كل من يلتحق أو يستمر بالخدمة فيها، والتي من أهمها ضرورة الإمتناع عن العمل بالسياسة، واحترام الانضباط العسكري والتقاليد والأعراف العسكرية، للحفاظ على كرامة ومكانة شرف الخدمة العسكرية).

من جانبه، فقد ردّ جلالة الملك على خطاب ولي العهد مؤكداً على قدرة الشعب على الإنطلاق نحو مستقبل واعد؛ كما شدّد على الثوابت الوطنية (وقواعد مسيرتنا الديمقراطية) وعلى المشتركات التي (جمعت ولا زالت تجمع أبناء شعبنا، وإن تعددت مشاربهم وتنوعت رؤاهم)، إضافة الى المحافظة على ما تميّز به البحرين من تعددية، وعلى التوافق الوطني الشامل الذي عبّر عنه ميثاق العمل الوطني؛ موضعاً أهمية التوافق الوطني والتعديلات الدستورية التي صدرت مؤخراً، إضافة الى المراسيم والقوانين المتعلقة بتطوير البنية السياسية والتشريعية.

وعبر جلالة الملك عن ثقته بالنجاح وتجاوز المرحلة الراهنة، مجدداً ثقته بكافة

هناك نص واضح في المقابل يطالب بعدم استخدام المعارضة وسيلة التعطيل للبرلمان عبر الإنسحابات مثلاً أو غيرها: وقد زادت أيضاً صلاحيات مجلس النواب والتي من بينها مساءلة رئيس الوزراء ونوابه وغيرهم، وهو ما كانت المعارضة تطالب به، أو ربما بأكثر منه.

والمحت رسالة ولي العهد الى أن هناك دوراً ما للقوى السياسية بما فيها المعارضة - في حال شاركت في الانتخابات البرلمانية - في تشكيل الوزارة من خلال مجلس النواب الذي يفترض ان تنال ثقته، كما سيكون لها دور في الموافقة على برنامج الحكومة، وربما هناك ما هو أكثر من ذلك. وفي موضوع السلطة القضائية، كما دة حوارية، هناك حاجة الى تعزيز استقلال القضاء، يعالج النواقص التي تقول بوجودها المعارضة. وأخيراً في موضوع الأمن، هناك موافقة على أن يتمثل في الجهاز الأمني جميع فئات المجتمع، مع إبقاء الضوابط المعروفة في العناصر التي تنتمي اليه.

وفي كل الأحوال، فإن كسر الجمود السياسي، وإنهاء حالة الشقاق السياسي والاجتماعي والإضطراب الأمني ضرورة للبحرين بكافة سكانها، خاصة في الظروف العصيبة التي تشهدها المنطقة. نعلم أن التنازلات صعبة بالنسبة لكل الفرقاء السياسيين، ولكنها ضرورة ملحة، لإخراج البحرين من عنق الزجاجة.

المعارضة مطالبة - من وجهة نظرنا - بأن تشارك في الانتخابات القادمة، ليس عبر الإلتفاف بتزكية عناصر من خارجها، وإنما بعناصرها أنفسهم. فحضورها ضروري لإنهاء الأزمة، وضروري لتفعيل البرلمان؛ كما هو ضروري لتعزيز الثقة، وتطبيع الإستقرار الأمني والسياسي. وأما المشاركة (عن بعد بالتزكية) فلا يحل أي من المشكلات الأساسية.

المطلوب التنازل من الطرفين السياسيين، وكلنا أمل بأن تجري الانتخابات بمشاركة الجميع، فتكون فاتحة خير وبداية انطلاق نحو المستقبل، بدلاً من الإحصار في الماضي.

وتلبي رسالة ولي العهد العديد من مطالب المعارضة، مع عدم معرفتنا بالتفاصيل في بعضها، فالدوائر الانتخابية قد تم تعديلها، فصارت أكثر توازناً بالقياس الى الماضي. والسلطة التشريعية تريد المعارضة حصرها في مجلس النواب، وبالتالي تقييد صلاحيات مجلس الشورى المعين؛ كما تطالب بمشاوره كل القوى السياسية فيمن يتم تعيينهم كأعضاء

للشورى. ولكن لم تأت رسالة ولي العهد صراحة على التفصيل، ولا نعلم ما يدور بين الأطراف السياسية من نقاش. لكن كان



أطياف الشعب (وإن الإستحقاق الإنتخابي القادم، واختيار الشعب لممثليه في المجلس التشريعي؛ سيكون مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني) بحيث (يمكن تنفيذ هذه القواسم المشتركة، وعرض ما يتطلب منها على السلطة التشريعية ممثلة بمجلسي الشورى والنواب).

وأبدى الملك حرصه على (حفظ النسيج الاجتماعي، ومكتسبات الوطن، والمشاركة الفاعلة في المسيرة الديمقراطية، والعمل على استمرارها وتطويرها) والحفاظ على الوحدة الوطنية ونبذ جميع نزعات التفرقة والتعصب؛ مؤكداً على أهمية (تقريب وجهات النظر، وصولاً إلى قواسم مشتركة تجمع بين شركاء الوطن وأبنائه المخلصين).

رسالة ولي العهد العلنية للملك كانت أمراً مقصوداً. وهنا لنا بعض الملاحظات:

إن النقاط التي عرضها ولي العهد لاتزال قيد الحوار مع الأطراف السياسية، فهي تحدد مواطن النقاش وربما الإختلاف، ولكنها لا تعرض الحلول بصورة كاملة وهو أمر مقصود طالما الحوار قائماً. أي اننا بإزاء العناوين العامة التي يدور تحت سقفها النقاش. وبالتالي فإن هناك جزءاً كبيراً من التفاصيل تنتظر الكشف في حال قررت المعارضة الدخول في العملية السياسية، وحل الأزمة عبر بوابة الانتخابات.

## موقف المعارضة في رسالة الى جلالة الملك

عبرت المعارضة عن موقفها من الخطوط العامة التي عرضها خطاب ولي العهد من خلال رسالة باسم المعارضة الوطنية والقومية، أشارت فيها الى تأثر البحرين بالوضع الإقليمي المضطرب، والمرشح لمزيد من العواصف بسبب الإرهاب التكفيري، ما يستدعي رص الصف الداخلي وإنهاء الانقسام السياسي، والتوافق في الحد الأدنى على إدارته بطريقة متحضرة. وتابعت الرسالة: (إن زهابنا بدون إجماع سياسي وطني في انتخابات ٢٠١٤، سيزيد من الإنقسامات ويكرس الأزمات). وشددت الرسالة على أن المعارضة (تمد يدها صادقة، وتتمتع بالمرونة الكافية لإيجاد توافق وطني يجعل من البحرين نموذجاً ناجحاً في المنطقة، وسيلقى هذا التوافق مساندة ودعمًا إقليمياً ودولياً).

## تقرير المؤسسة الوطنية:

## تنفيذ التوصيات مهمة حكومية

بحق المتهمين في القضايا الأمنية كالتحريض على العنف أو أعمال الشغب وغيرها؛ والتي عادة تبلغ الأحكام فيها بالسجن مدداً طويلة؛ وبين تلك الأحكام الصادرة بحق المتهمين في قضايا التعذيب من منتسبي وزارة الداخلية، التي عادة ما تكون مخففة بما لا يتناسب والجرم المرتكب، أو الحكم بالبراءة. إذ إن هذا النهج - عند ثبوته

أو إلغائها بشكل مطلق. وفيما يتعلق بالحق في السلامة الجسدية والمعنوية، أشار التقرير إلى إنشاء وحدة التحقيق الخاصة، المختصة بالتحقيق في ادعاءات التعذيب، وأوضح (أن وحدة التحقيق الخاصة بصورتها الحالية لا ترقى إلى الإستقلالية والحياد المنشودين، بما يضمن القيام بتحقيقات فاعلة). وأرجع التقرير الأمر إلى حقيقة إن وحدة التحقيق قد أسندت إلى النيابة العامة (كونها جهة تباشر التحقيق مع فرد يجمع بين صفة المتهم بارتكاب أفعال مجرمة قانوناً؛ وبين صفة المجني عليه كضحية تعرض للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة). ورأى التقرير أن وحدة التحقيق الخاصة لم تكن شفافة بما فيه الكفاية، حيث أنها تصدر تقارير (مقتضبة) لا ترقى إلى مستوى التقارير العلنية التي يلزم أن تتضمن كحد أدنى من المعلومات التي أشار إليها بروتوكول اسطنبول). وقال التقرير أن المؤسسة الوطنية

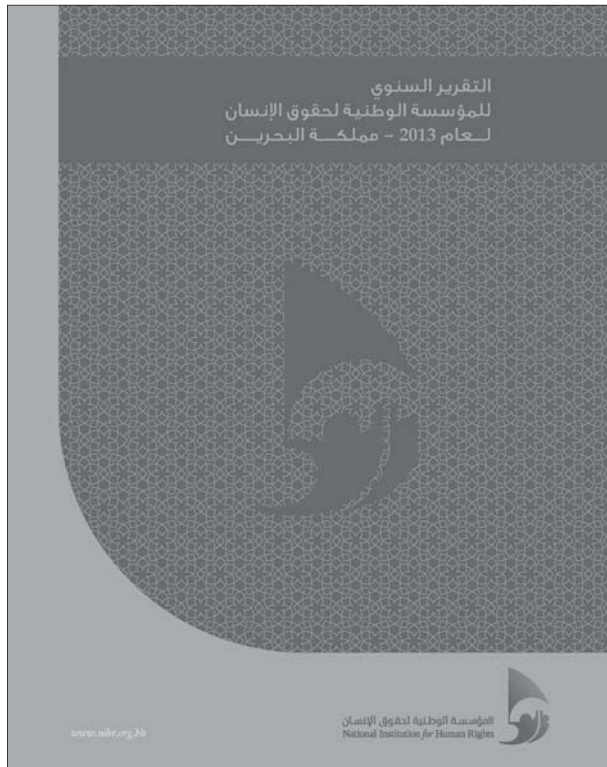
أصدرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين تقريرها السنوي الأول للعام ٢٠١٣، بناء على أمر تشكيلها والذي ينص على (أن تضع المؤسسة تقريراً سنوياً عن جهودها ونشاطها وسائر أعمالها، تضمّن ما تراه من اقتراحات وتوصيات في نطاق اختصاصاتها، وتحدّد معوقات الأداء، وما تمّ اعتماده من حلول لتفاديها). وقد تميّز التقرير بالجرأة في طرح مختلف القضايا الحقوقية؛ وبشفافية عالية، وفي توصيف أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، قبل أن يقدم التقرير توصياته للحكومة.

لقد تحدث التقرير عن كل الموضوعات، في ١٥٠ صفحة غطت ما يتعلق بالمؤسسة الوطنية نفسها، من حيث النشأة وبنائها التنظيمي واستراتيجيتها وخطط عملها؛ كما غطت الحقوق المدنية والسياسية؛ وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ وحقوق الفئات الأولى بالرعاية؛ وقضايا الحوار الوطني والفساد. إبتداءً أشار التقرير إلى الجهات الحكومية كالوزارات والمؤسسات التي تعاونت مع المؤسسة من خلال الإجابة على خطاباتها المتعلقة بطلب توضيحات أو معلومات، وكذلك الجهات التي لم تتعاون معها. ومثله، أوضح التقرير الجهات التي تمت مخاطبتها من مؤسسات مجتمع مدني وحددها بالإسم، وبين تلك التي تعاونت معها من عدمه، سواء في إصدار التقرير أو غيره.

## الحق في الحياة وفي

## السلامة الجسدية والمعنوية

عرض الفصل الثاني من التقرير إلى الحقوق المدنية والسياسية التي واجهت تحديات على صعيد الممارسة العملية. فقد أشار إلى (الحق في الحياة وفي السلامة الجسدية والمعنوية) وبين أن عقوبة الإعدام صدرت بحق شخص واحد فقط في ٢٠١٣؛ ولاحظ أن حكومة البحرين اعتمدت الوقف الإختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام



- هو مدعاة للتشجيع على سياسة الإفلات من العقاب). من جهة أخرى، ثمن تقرير المؤسسة الوطنية جهود الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية فيما يتعلق بالسماح لها بزيارة مركز الإصلاح والتأهيل - سجن جو - وإصدارها تقريراً يتعلق بمدى تحقق المعايير القياسية المتعلقة بالمعاملة الإنسانية وظروف المكان والحقوق والضمانات القانونية للنزلاء وكذلك الرعاية الصحية.

تقدمت بتساؤلات إلى النيابة بشأن تسع حالات وفيات أحيلت للمحاكم، اتهم فيها ٣٧ عضواً من قوى الأمن العام بينهم ستة ضباط (إلا أن المؤسسة الوطنية لم تحصل على المعلومات المؤكدة حول طبيعة الأحكام الصادرة بشأن تلك الحالات؛ سواء للأحكام الصادرة بالبراءة أو الإدانة، والمدد التي حوكم بها المدانون، لعدم إجابتها. أي النيابة العامة - على ذلك). وازداد التقرير بأن المؤسسة الوطنية لاحظت وجود تباين بين الأحكام الصادرة

وفي حين يشير التقرير الى الجهود الحكومية المبذولة بشأن الحق في السلامة الجسدية والمعنوية، إلا أن هذا الحق (لا يزال عرضة لكثير من الإنتهاكات تكاد تكون متواترة؛ حيث أن الأحداث الأمنية التي تشهدها المملكة أبرزت تلك الإنتهاكات من خلال الإستعمال غير الصحيح للقوة من قبل قوات الأمن العام، كالجوء الى استعمال سلاح الشوزن، والقاء الغازات المسيلة للدموع داخل المساكن والأماكن المغلقة، والقنابل الصوتية، فضلاً عن الإدعاءات بالإعتداء بالضرب أثناء عملية القبض على المشتبه فيهم، حيث أوضحت عملية الرصد بالمؤسسة الوطنية، وجود حالات تم فيها انتهاك هذا الحق، ونتجت عنها إصابات جسدية، بعضها يصنف بالإصابة البليغة).

وأشار التقرير الى إنشاء الحكومة، الصندوق الوطني لتعويض المتضررين، بغرض الإنتصاف وجبر ضحايا الإنتهاكات، حيث قامت الحكومة بإيجاد بدائل لتسوية أوضاع المتضررين بأسرع إجراءات ممكنة من خلال ما سمي بـ (مبادرة التسوية المدنية). وأفاد التقرير بأنه منذ مارس ٢٠١٢ تلقت وزارة العدل ما يقارب من أربعة وثمانين طلب تسوية عن حالات الوفاة، وأربعمائة وعشرين طلب تسوية تتعلق بالإصابات، فتمّ تعويض جميع حالات الوفاة التي وردت في تقرير بسيوني (٣٥ حالة، إضافة الى أربع حالات لم ترد في التقرير).

وكانت المؤسسة الوطنية قد قامت بدراسة العشرات من الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة، وأبدت رأيها القانوني فيها وأحالتها الى الجهات المعنية، ولكنها لم تتلقَ إجابة عليها. كما زار وفد من المؤسسة الوطنية مركز توقيف (الحوض الجاف) للتحقق من مزاعم المعاملة السيئة، وقدم تقريراً الى الجهات المختصة التي نفت وقوع إساءات دون إعطاء تفاصيل. ثم قام وفد آخر بزيارة مركز التوقيف بعد وقوع فوضى وشغب من أجل التحقيق، فالتقى الوفد بالمسؤولين في المركز وعدد من الموقوفين وخلص الى (وجود آثار لاعتداء شديد على أنحاء متفرقة من أجساد الموقوفين.. على نحو يمكن وصفه بالعقاب الجماعي). وقد قدمت المؤسسة الوطنية تقريراً لوزارة الداخلية مشفوعاً بالتوصيات.

وأوصى التقرير الحكومة، باستقلالية وحدة التحقيق الخاصة، وفق بروتوكول اسطنبول؛ وأن تلتزم وحدة التحقيق بالبروتوكول بما فيه إصدار تقارير علنية؛ كما أوصى بالإضمام

الى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب؛ وإصدار تشريعات لمراكز الإصلاح والتأهيل والحبس تتفق مع المعايير الدولية، بحيث تتبع وزارة العدل فيما يتعلق بالإشراف عليها. وحث التقرير الحكومة على سرعة صرف التعويضات، وإخضاع القائمين على نفاذ القانون لبرامج تدريبية شاملة؛ والحد من استخدام الحبس الإنفرادي كعقوبة تأديبية؛ والنظر في تحديد موعد لزيارة مقرر الأمم المتحدة المعني بالتعذيب؛ وإجراء مساءلة قانونية لجميع متخذي القرار من القيادات الأمنية فيما يتعلق بحالات الوفاة نتيجة التعذيب او غيره من سوء المعاملة.

## الحق في الحرية

### والأمان الشخصي

تعرض تقرير المؤسسة الوطنية لعام ٢٠١٣ الى الخلفية التشريعية المحلية والدولية فيما يتعلق بهذا الحق؛ كما أوضح الضمانات التشريعية والقانونية، وإجراءات وزارة الداخلية المتعلقة بالحفاظ على هذا الحق. ويرى التقرير ان الحكومة نجحت في وضع سياج قانوني موضوعي وإجرائي في تفعيل توصيات بسيوني (المادة رقم ١٧٢٢/د) والتي توصي باتخاذ كافة الخطوات الممكنة لتجنب التوقيف بدون إتاحة فرصة الإتصال السريع بمحام، او منع التواصل مع العالم الخارجي، وأن تكون عمليات التوقيف خاضعة للرقابة، وإطلاع الشخص المقبوض عليه على صورة من أمر القبض.

ورغم هذا - يقول التقرير: (تعرض الحق في الحرية والأمان الشخصي لمساس ببلغت ذروته الى حد كاد أن يكون فيه معدوماً في بعض الأحيان، حيث أن الإجراءات الأمنية الجارية أظهرت حالات كثيرة تعرّض فيها حق الفرد في الحرية والأمان الشخصي لانتهاكات تمثلت في قيام السلطات بالإعتقالات التي خلت من اتباع الاجراءات القانونية الصحيحة؛ رافقها تعدد على حرمة المساكن وقاطنيتها... واستعمال القوة من كسر أبواب المنازل وإتلاف الممتلكات فيها، ورافق بعضها تعدد على الحق في السلامة الجسدية والمعنوية).

وفي هذا المجال أوصى التقرير بالتالي: القيام ببرامج تدريبية وتوعوية فعالة ومكثفة لأعضاء النيابة العامة والعاملين في جهازها التنفيذي، تعزز لديهم ثقافة حقوق الإنسان،

واحترام حقوق المتهمين؛ واعتماد التدابير البديلة عن الحبس الاحتياطي؛ وتفعيل سلطة النيابة العامة الإشرافية بشأن المخالفات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في حال القبض او التفتيش او دخول المساكن وغيرها. وطالب التقرير الجهات التشريعية بتعديل قانون الإجراءات الجنائية بشأن حق المتهم في التظلم، وتقليل مدة الحبس الاحتياطي؛ وإيقاف التصرفات الفردية لأجهزة نفاذ القانون التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان؛ وإيجاد نظام فعال وشفاف لمساءلة من ثبتت تسببه في وقوع الإنتهاكات؛ وتذليل العقبات فيما يتعلق بحرية التنقل؛ وإيقاف التصرفات غير القانونية عند نقاط التفتيش الأمنية؛ وأخيراً النظر والسماح للفريق المعني بمسألة الإحتجاز التعسفي بزيارة البحرين.

### قضايا أخرى

فيما يتعلق بالحق في المحاكمة العادلة، انتقد التقرير جهات حكومية عديدة خرقت الضمانات المقررة دستورياً من خلال نشر أسماء وصور المتهمين في وسائل الإعلام الرسمية وبعض الصحف المحلية، الأمر الذي يخرق مبدأ افتراض قرينة البراءة، وبما يمس الكرامة الإنسانية للمتهم.

وفيما يتعلق بالحق في الجنسية، أشار التقرير الى إسقاط الحكومة الجنسية عن ٣١ شخصاً، ورأى ان من حق الدولة القيام بذلك، شرط ألا يؤدي الى نشوء ظاهرة (عديمي الجنسية)؛ واذاف بأن قرار الإسقاط قد تسبّب في اعتبارهم أشخاصاً عديمي الجنسية؛ ولذا أوصى بضرورة إعادة الجنسية لمن أسقطت عنهم.

وفيما يتعلق بالحق في حرية التعبير، أوصى التقرير بسرعة إصدار قانون الصحافة والطباعة والنشر والإعلام المرئي والمسموع والإعلام الإلكتروني، يتوافق مع المواثيق الدولية. كما أوصى بالسماح لجميع الجمعيات السياسية المرخصة باستخدام أكبر لبث التلفزيوني والإذاعي والإعلام المقروء. وحث التقرير النيابة العامة على عدم اللجوء الى أوامر التوقيف في قضايا الإعلام؛ كما حث الحكومة على تخفيف الرقابة والقيود المفروضة على وسائل الإعلام، ورفع الحجب المفروض على الجمعيات السياسية في إصدار نشراتها. واخيراً دعا التقرير الى ان تسمح الحكومة للمقرر الخاص المعني بحرية التعبير بزيارة البحرين.



## مواقف من تقرير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

التوصيات الواردة فيه بشأن التحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة، وإجراء الإصلاحات بشكل مستمر. وحث خلال كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان الدولي كل القوى السلمية في



البحرين على بذل المزيد من الجهد، وتقديم تنازلات، وتحقيق تقدم حقيقي في العملية السياسية والإصلاح. كما وصف مفوض الحكومة الألمانية لحقوق الإنسان كريستوف شتريسر تقرير المؤسسة الوطنية بالوثيقة المهمة للوضع الحقوقي للبحرين، وعزا ذلك الى اتسام التقرير بالإنفتاح والشفافية والصراحة التي خرج بها، وبذا يمكن أن يصبح مرجعاً مهماً على المدى الطويل لتحقيق التوافق الاجتماعي.

وفي مقدمة ذلك حق الانسان البحريني في العيش بلا خوف من الارهاب والمخربين؛ ومع (حق بلدكم بأن ينعم بالأمن والاستقرار)؛ لافتاً بأن البحرين عززت تعاونها مع كل المؤسسات الحقوقية العالمية التي تشاركها ذات التوجه الصادق لبناء ونهضة الشعوب وليس مدخلاً لترويج المغالطات.

وزير الداخلية من جانبه، اشار الى برامج التطوير التي انتهجتها الوزارة في مجال حقوق الإنسان، وأشار الى توجيه المسؤولين في الوزارة الى سرعة الرد على النقاط الواردة في التقرير والمتعلقة بعمل الوزارة، مؤكدا حرص الأخيرة على التعاون مع المؤسسة الوطنية في تطوير الوضع الحقوقي المحلي.

هذا وقد وصف سفير واشنطن في البحرين توماس كراجيسكي تقرير المؤسسة الوطنية بالخطوة المهمة في مجال تعزيز حقوق الإنسان في المملكة، معبرا عن إعجابه بما تضمنه التقرير من تفاصيل مهمة في مختلف النواحي الحقوقية، كما عبر عن تطلعه لتنفيذ التوصيات الجادة الواردة فيه، لأن هذا هو الخطوة القادمة والمهمة في هذا الأمر.

كما رحب سفير واشنطن في مجلس حقوق الانسان كيث هاربر بالتقرير، مؤكدا مساندة

أشاد جلاله ملك البحرين بما تضمنه تقرير المؤسسة من انجازات وانشطة وفعاليات ترمي الى تعزيز وتنمية حقوق الإنسان؛ وشدد على ترسيخ قيمها ونشر الوعي بها بكل حرية واستقلالية. وأكد الملك بأن البحرين ملتزمة بجميع المواثيق والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وأن تكريس هذه الحقوق في المجتمع والدولة يمثل اولوية قصوى.

ومن جانبه أكد ولي العهد على أهمية دور المؤسسات الوطنية المتخصصة في تنمية حقوق الإنسان، حيث تتولى مسؤولية تقييم ومتابعة تطبيق معايير حقوق الإنسان بكل فاعلية، وذلك لإمامها التام بخصوصية الشأن المحلي وكيفية التعامل المناسب معه. ولاحظ سموه أن تقرير المؤسسة الوطنية شمل توثيقاً مهماً وموضوعياً وشاملاً لما تضمنته مهماتها في إطار من الإستقلال والتعاون الواضح والشفاف والتواصل الفاعل مع المنظمات والهيئات المتخصصة داخلياً وخارجياً، إلى جانب الرصد والتنسيق والمتابعة المستمرة مع الجهات والأجهزة الرسمية، بحيث يمكن البناء على التوصيات الواردة في التقرير. أما سمو رئيس الوزراء، فأوصى أعضاء المؤسسة الوطنية بأن (يقفوا مع حقوق الانسان

## بان كي هون يكشف عن جهود المفاوضات في دعم البحرين

والاجتماعية والثقافية، وتزويد هذه المؤسسات بالسلطات الكافية للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الترخيص لها بزيارة مراكز الاحتجاز؛ كما أوصاهها بـ (ضمان تزويد مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان بما يكفي من الموارد البشرية والمالية، ومنحها الاستقلالية الذاتية اللازمة لاقتراح ميزانياتها وإدارتها وتعيين موظفيها)؛ وأن تنفذ الدول التوصيات الصادرة عن المؤسسات الوطنية.

وأوصى الأمين العام، المؤسسات الوطنية بـ (مواصلة استحداث - والترويج لاستحداث - تدابير وآليات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ونشر المعلومات بهذا الشأن)؛ وكذلك (مواصلة التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان).

التعديل من قبل البرلمان البحريني وصدر قانون بشأن ذلك.

وفي مجال أنشطة بناء القدرات، قال الأمين العام أنه (وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين، نظمت المفاوضات سلسلة مشاورات وطنية بشأن قضايا شتى تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك اجتماع مائدة مستديرة عُقد في أبريل ٢٠١٤ بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها).

هذا وقد أوصى الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره أنف الذكر الدول بأن تشجّع (ضمان إسناد ولاية واسعة النطاق إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل حماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، بما فيها الحقوق الاقتصادية

قدّمت الأمم المتحدة، عبر المفاوضات السامية لحقوق الإنسان، خدمة مهمة الى البحرين، استحققتا الإشارة اليهما من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الذي قدّمه الى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين في سبتمبر الجاري؛ والذي تضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها المفاوضات السامية من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعاون بين تلك المؤسسات والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

ففي جانب المشورة القانونية ذكر الأمين العام أن المفاوضات (أسدت مشورة قانونية بشأن مشروع قانون لتعديل مرسوم إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في البحرين، بغية ضمان امتثاله مبادئ باريس). وفعلا فقد تمّ تبني

## إستقلالية المؤسسة الوطنية أساس نجاحها

كأداة إدانة لذات النظام، من باب: (من فمك أدينك)!

لم نر من مؤسسات المجتمع المدني المحسوبة على تيارات المعارضة موقفاً إيجابياً تجاه التقرير الذي يؤكد أن المؤسسة الوطنية قد طلبت مساعدة جمعيات حقوقية محلية ولكنها لم تتفاعل مع الطلب. لكن لنا أمل أن يكون التقرير فاتحة لعلاقة جديدة بين المؤسسة الوطنية وجميع مؤسسات المجتمع المدني البحريني. وغالباً ما تطالب المنظمات الدولية والأمم المتحدة من المؤسسات الوطنية ان تتعاون وتتفاعل وتشجع مؤسسات المجتمع المدني للإنخراط في برامجها وأنشطتها الحقوقية، وأن تتشاور معها في تقاريرها، ورسم سياستها وخططها وبرامجها، وحتى في تنفيذ تلك الخطط والبرامج وتقييمها. فكيف يمكن ان يتم ذلك، اذا كان المجتمع المدني مقاطعاً سلبياً ولا يستطيع النظر للأمور بموضوعية وإيجابية؟

بقي أن نشير الى حقيقة أن البحرين تحقق بعض النقاط المضيئة الإيجابية في مسيرتها الحقوقية، لكنها متفرقة في أغلب الأحوال، ولا يتم البناء عليها وتطويرها وتوسعتها. من حق الحكومة ان تشكو بأن كثيرين لا يلتفتون الى الجوانب الإيجابية. هذا صحيح الى حد كبير. لكن من الصحيح أيضاً ان هذه الإيجابيات كثيراً ما تضيع أولاً بسبب الصراع السياسي، فهناك من لا يرى سوى السواد ويهمه ترويح الأخبار السلبية فقط؛ ومن جهة ثانية فإن هناك أخطاء رسمية تقع فتغطي على الجوانب الإيجابية التي أنجزتها الحكومة بجهود جهيد. ثم هناك بعض القضايا لا تُنجز بالكامل، ولا يتم متابعتها بشكل جيد حتى توتّي ثمرها.

نأمل أن يوتّي مشروع (المؤسسة الوطنية) ثماره ولو بعد حين، متمنين من كل الحريصين رعاية هذه النبتة حتى تصبح شجرة وارفة الظلال!

انتقد التقرير أداءها.. ذلك أن تقبل هذا النقد والإعتراف به، والإلتزام بتنفيذ التوصيات التي وضعها التقرير، يعزّز من مصداقية الحكومة من جهة جدّيتها في التعاطي مع الملف الحقوقي، وكذلك جدّيتها في توفير الأجواء المواتمة لعمل المؤسسة الوطنية لتكون بعيدة عن الضغوط المانعة لاستقلال عملها ومواقفها، كما نصت على ذلك مبادئ باريس.

بمقدار الإلتزام بمبادئ باريس، يمكن أن تنمو لدينا مؤسسة وطنية حقوقية تتمتع بالمصداقية والفاعلية والمهنية. وبالعكس، فإن التخلي عن تلك المبادئ يفرغ المؤسسات الوطنية الحقوقية عامة من قيمتها ومن رصيدها المعنوي ومكانتها المفترضة، وبالتالي لا تخدم لا حقوق الإنسان ولا الأنظمة التي تؤسسها.

لكي ندعم المؤسسة الوطنية، فنحن مطالبون أولاً بتنفيذ توصياتها، وزيادة تعاون المؤسسات الحكومية والوزارات معها، بتوفير المعلومة، او بالإفصاح للتحقيق، أو بالإجابة على تساؤلاتها واستفساراتها، أو غيرها. ومن جهة ثانياً، على المسؤولين أن يجنّبوا المؤسسة الوطنية التدخّلات او الضغوط في حال وجدت، وان يتم تشجيعها والثناء عليها ومنحها الثقة لتكون صوتاً حقيقياً حقوقياً يعبر بصدق عن واقع المجتمع والدولة.

أما مؤسسات المجتمع المدني، وبالذات منظمات حقوق الإنسان الأهلية، فنحن ابتداءً نطالبها بأن تنظر بعين الإنصاف لتقرير المؤسسة الوطنية ولنشاطها المبتوث فيها، بعيداً عن التجاذبات السياسية والتصنيفات النمطية. كان المتوقع أن يقرأ المجتمع المدني البحريني التقرير، وأن يرحّب به علناً؛ لكن الموقف النمطي لدى البعض جعله غير قادر حتى على النظر في التقرير، فضلاً عن تكلف إصدار موقف إيجابي منه، كونه يخدم قضية حقوق الإنسان، وليس بغرض استخدامه

مثل التقرير السنوي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مفاجئة للمتابعين والمهتمين سواء في مضمونه او مهنية تناوله للموضوعات، ونضجه في تقديم الإقتراحات والتوصيات.

ومما لا شك فيه أن التقرير - رغم احتوائه النقد الموضوعي لكثير من قضايا حقوق الإنسان في البحرين - يقدّم صورة إيجابية عن المؤسسة الوطنية، وما تتمتع به من هامش استقلالي كبير، كما وأنه يعزّز مصداقية المؤسسة على الصعيدين المحلي والدولي. ونحن في مرصد البحرين لحقوق الإنسان، نعتقد بأن المؤسسة الوطنية قد حققت إنجازاً، ليس فقط لإصدارها مثل هذا التقرير، وإنما لأنه يكشف أيضاً - وهو المهم - عن جهود كبيرة قامت بها المؤسسة في الفترة الماضية من أجل الإيفاء بالمسؤوليات التي عليها وفق نظام تشكيلها؛ وهي جهود لم يكن الرأي العام المحلي او الدولي مطلعاً عليها، وجاءت في سياق التقرير، مما فاجأ الجميع.

نحن نوّمل هنا، بأن تعزّز المؤسسة الوطنية مكانتها المحلية ولدى العالم الحقوقي بمزيد من مثل هذه الأعمال والنشاطات، وأن تفتح على العالم المحلي قبل الدولي، لتكون مرجعية حقوقية أساسية للدولة والمجتمع، وأن تقوم بدور محوري في حل وتطوير قضايا حقوق الإنسان.

نتمنى للمؤسسة - أعضاء وعاملين ومسؤولين - الإستمرار في هذا النهج المهني والموضوعي، وأن تُبنى عليه نشاطاتهم المستقبلية، من خلال متابعة تنفيذ التوصيات، ومساعدة الحكومة في حلّ الإشكالات الحقوقية ما أمكنهم، داعين في نفس الوقت مؤسسات الدولة الى مزيد من التعاون مع المؤسسة الوطنية، تنفيذاً لما ورد في الأمر الملكي بتشكيلها.

وبمقدار ما يعدّ التقرير مكسباً للمؤسسة الوطنية، فهو أيضاً مكسب للحكومة التي

## حتى لا تتحول جوعياتنا الحقوقية الى أحزاب سياسية

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

تفرض القدر المستطاع من الحيادية والموضوعية والمهنية. في غير هذه الصورة، يصبح الكلام عن حقوق الإنسان مجرد

مسوغات سياسية، فأنت - أيها المدافع عن حقوق الإنسان - تنتقد النظام أو المعارضة لا بهدف تحسين الوضع الحقوقي، وإنما لهدف يقرره السياسي في هذا المعسكر أو ذاك، ليصار لاحقاً الى تخفيض القيمة الإنسانية للعمل الحقوقي، وليكون مجرد وسيلة إيداع لأحد الطرفين؛ والى حد أن البعض يستبشر خيراً إن وقعت المزيد من الانتهاكات من قبل النظام، لأنه بأخطائه قدّم له مادّة للتشهير والإدانة السياسية.

ترى من يلتفت لآلام الضحايا وللدماء وللإضطراب الأمني، أو يشعر بآلام الناس العاديين؟ لا أقول للسياسي توقّف عن نشاطك وتخلّى عن أهدافك؛ بقدر ما أقول للحقوقي: لماذا تخلّيت عن أهدافك، لماذا سقط البعد الإنساني في معركتك من أجل حقوق الإنسان؟ أنت هدفك تقليص حجم الانتهاكات الحقوقية، وتوسعة فضاء المنافع للمواطن في بعد الحقوق المدنية والسياسية؛ وليس هدفك سياسياً بالمعنى الذي يشرحه سياسيو أحد المعسكرين السياسيين المتصارعين.

مهمّة الناشط الحقوقي تطوير أوضاع حقوق الإنسان وليس مصادمة النظام السياسي بالضرورة؛ فقد تستدعي الحاجة الى التعاون معه. في غير هذه الحالة، يمكن للناشط الحقوقي ان يتحول الى ناشط سياسي، لأنه قرّر ابتداءً بأنه لا يمكن تحقيق الأهداف الحقوقية إلا من خلال أدوات السياسة، او من خلال التغيير السياسي (الجزئي أو الكلي)؛ مع الاعتراف بتأثير تطور الوضع السياسي على الحقوقي، والعكس صحيح.

حين أنبّه بعض المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين الى هذه الحقيقة، يجيبني بسؤال: ولكن لدينا نظام ديكتاتوري ويستخدم كل ادوات البطش والقمع ضد الناشطين، وبالتالي لا بدّ من تغييره أولاً، وإلا فإن النشاط الحقوقي يصبح عديم الفائدة؟

ما عساي أن أجيب؟ الديكتاتورية نسبيّة في كل بلد. بعض النظم السياسية قبلت بأن تتطور الى نظم (أقل قمعيّة) أو بالتعبير الإيجابي الحديث (ديمقراطية ناشئة)؛ وبالتالي فإن هناك مساران لا يمكن الخلط بينهما: مسار المعارضة السياسية، سواء خارج اطار القانون، أو ضمن ما يسمح به في حال وجدت تشريعات تسمح بتأسيس أحزاب سياسية؛ ومسار النشاط الحقوقي في إطار منظمات المجتمع المدني.

الخطأ هو أنه حين اشتدّ الصراع في المسار السياسي في البحرين، جرى اختطاف المسار الحقوقي، ولم يستطع المقاومة من أجل شيء من استقلاله وفق معايير حقوق الإنسان الدولية التي

في إطلالة عامة على الساحة السياسية والحقوقية في البحرين اليوم، نجد معسكرين سياسيين لكل منهما أدواته السياسية والإعلامية والحقوقية والدينية والشعبية. معسكرين متنافرين، ولكن كل معسكر منهما يشكل كتلة صمّاء واضحة المعالم، تذوب فيها الفروقات، بين ما هو سياسي او حقوقي أو مذهبي أو ثقافي أو حتى أيديولوجي، بحيث يكاد ينبعث من كل من المعسكرين صوت واحدٌ غالب على كل الأصوات، وبحيث يشعر الناشط الحقوقي بأنه فقد خصوصيته وأدواته وتميّزه، وبدا كأنه سياسي محترف يتحدث بلغة حقوقية، فهو إما يطعن في النظام أو يطعن في المعارضة. أي ان الناشط الحقوقي صار جزءً من ماكنة سياسية واضحة المعالم، ولم تعد المسألة مجرد خلط بسيط في المقاربة بين ما هو سياسي وما هو حقوقي. حتى أهداف الحقوقيين ضاعت في خضم الصراع السياسي، بحيث أن الانضمام الى أحد المعسكرين جعل المنضوين تحت لوائهما من الناشطين الحقوقيين مسكونين بالهدف السياسي، وبالطريقة والمقاربة التي يقررها ذلك السياسي.

كل شيء مسيس اليوم في البحرين. ويكاد المرء أن يقول أن كل ناشط في الشأن العام، قد حدّد خياراته السياسية او أصبح جزءً تلقائياً ضمن أحد المعسكرين.

في مثل هذه البيئّة، نحن بحاجة الى العودة الى البدايات والاسئلة البديهية نطرحها على أنفسنا حتى لا تتيه البوصلة بأكثر مما تاهت حتى الآن.



كمدافع عن حقوق الإنسان، فإني أواجه بكثير من الأسئلة، سواء من زملائي وغيرهم، مثل: لماذا اخترت التعاون مع الحكومة البحرينية؟ هل هناك فائدة مما تقوم به؟ ألا يعتبر ما تقوم به مبرراً لها وتلميعاً لسلوكها وتغطية على انتهاكاتهما؟

أيضاً فإن بعض الناشطين الحقوقيين البحرينيين، لا يقصرون في ترويح اتهامات العمالة والسمرسة، والتسلق على آلام الآخرين لتحقيق مصالح خاصة، وغيرها مما يقال لأطراف حقوقية إقليمية ودولية.

جوهر الخلاف فيما ذكرته أعلاه. أي أنه خلاف في المنهج والمقاربة للموضوع الحقوقي. لا أحد يستطيع أن يزايد على شخص. ومن خلفية سياسية معارضة. قضى نحو ربع قرن في الدفاع عن حقوق الإنسان البحريني. أدرك الفارق بين العمل السياسي والحقوقي؛ وأدرك بأن وظيفتي ومهمتي المحددة هي تحسين أوضاع حقوق الإنسان من خلال التواصل مع الحكومة، والمنظمات الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، وشبكة العلاقات الواسعة، معتمداً على خطاب حقوقي، مهني.

العمل مع الحكومة لا يعني القبول بالانتهاكات التي تقع، ولا يعني التغطية عليها، بل أنا أقوم بما يقوم به الزملاء الحقوقيون الآخرون مع فارق أنني أوصل المعلومة الموثقة وأضعها في سياقها الصحيح، وأقدم حلولاً لحل مشاكل حقوقية، وقد نجحت في الكثير منها، والأهم هو أن غرضي في كل هذا ليس سياسياً، وإنما هو في عمقه وجوهره إنساني حقوقي وطني بحث، لا أتقصد منه التشهير والإحراج ولا التوظيف السياسي.

لا غنى للمدافع عن حقوق الإنسان

من علاقة متوازنة مع الحكومة، إذ كيف ستطور وضعاً حقوقياً بالصدام معها، وهذا ما لا تقوم به كل منظمات حقوق الإنسان الدولية التي تفتح قنوات الحوار والتواصل مع المسؤولين حتى في أعتى النظم ديكتاتورية. بينما نحن في وطن قبلنا بثوابته السياسية، وكان هناك فضاء واسع للمجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام، أفىكون من العقل والحكمة أن نقطع العلاقة ونفضل الصدام مع الحكومة (خدمة لحقوق الإنسان)؟ وكيف يكون ذلك صحيحاً؟

هذا الجدل ليس جديداً على أية حال، وقد بدأ بيني وبين زملائي في مركز البحرين لحقوق الإنسان منذ أن قمنا بتأسيسه معاً في بدايات عام ٢٠٠٠. وبسبب اختلاف المنهجية انسحبت؛ وهنا أريد أن أذكر زملائي بأن يعيدوا قراءة أهداف ووسائل المركز، التي تضمنها النظام الأساسي للمركز (نشر في الجريدة الرسمية)، حتى ندرك جميعاً كم نحن ابتعدنا او اقتربنا من تحقيق تلك الأهداف، وما إذا كنا فعلاً نستخدم الأساليب والمناهج الصحيحة في تحقيقها.

في العلاقة مع الحكومة البحرينية، ومن خلال التجربة الشخصية الطويلة، فإن هناك إرادة لدى قيادة البلد في تطوير أوضاع حقوق الإنسان الى حد كبير، وقد اكتشفت أن النقص الأساس يكمن في فهم هذه الموضوعات الجديدة التي أسمها (حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية)؛ فكل مؤسسات الدولة ومنذ أكثر من نصف قرن تأسست على ثقافة مختلفة؛ فكيف تعيد تشكيل كل هذه المؤسسات الرسمية، وتصحح سلوك الأفراد وفق الضوابط والمعايير الحقوقية وتلزمهم بها؟

لقد أتاحت لي فرصة الإجتماع

عن قرب مع كبار الوزراء والمسؤولين المعنيين بملفات حقوق الإنسان، وقد تحدثت اليهم واستمعت منهم حول عشرات القضايا الحقوقية المثيرة او الطارئة، موضحاً الأخطاء، ومقترحاً الحلول، ومنتقداً بعض السلوكيات والتشريعات، وقد أثمر هكذا نشاط في حل العديد من القضايا.

وقد يسأل أحدهم: ولماذا يقبل النظام أن يسمع منك؟ ربما لأن المسؤولين - في ظني - أدركوا اختلاف المنهج في العمل والغاية منه؛ وفي كل الأحوال أنا ممتن لكل أولئك المسؤولين الذين أفسحوا لي المجال لألتقي بهم، والذين يتحملون نقدي وصراحتي التي قد تكون مؤلمة في بعض الأحيان؛ كما أنا ممتن لهم ان تحمّلوا إزعاجي وإلحاحي، وأنهم أتاحوا لي نافذة أخدم بها حقوق الإنسان في وطني باستجابتهم لقليل او كثير مما أطلبه وأقترحه وأدعو إليه.

ينبغي هنا أن أوضح أيضاً، بأن نشاطي الحقوقي، ومنهجيتي في العمل، تلقى قبولاً واسعاً لدى كل المنظمات الحقوقية الدولية بما فيها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. فكثير من مسؤولي تلك المنظمات يدركون عن قرب ما أقوم به، ويقدرّون التعاون المشترك والآراء والمقترحات التي أعرضها.

ختاماً، في الوقت الذي نلاحظ فيه انخراطاً من قبل السياسيين - خصوصاً المعارضة - في العمل الحقوقي؛ نجد في المقابل انخراطاً من قبل الناشطين الحقوقيين في العمل السياسي وإن كان بمظهر حقوقي؛ ما يفتح الباب مجدداً لتساؤل حول ضرورة مراجعة طريقة العمل الحقوقي في البحرين، حتى لا تتحول جمعياتنا الحقوقية الى أحزاب سياسية في صميم عملها؛ وحتى لا نخسر جميعاً مصداقيتنا الحقوقية.

## لا ديمقراطية عبر العنف

مرّت مناسبتان دوليتان لهما أهمية خاصة على الصعيد الدولي والإقليمي. الأولى: مناسبة اليوم العالمي لنبرد العنف؛ والثانية: مناسبة اليوم العالمي للديمقراطية. كلتا المناسبتين مرتبطتان عضويًا في هدفهما النهائي، وهو صناعة مجتمعات متعايشة متسامحة ديمقراطية، بعيداً عن العنف والإقصاء والتطرف والديكتاتورية والتمييز وغمط حقوق المواطنين.

بالتجربة العملية فيما سمي بدول الربيع العربي، فإن العنف - وسواء جاء من النظام أو من المعارضة - يتناقض مع الديمقراطية. يصعب بناء نظام انساني سوي ومتآخ ومتعايش وديمقراطي عبر الحروب الأهلية، أو من خلال فوهة السلاح ضد الأنظمة السياسية القائمة. ولعلنا لا نحتاج الى مزيد من الشرح، ونحن نشهد تجربة ليبيا وسوريا والعراق، حيث ضاعت الديمقراطية المأمولة، واستوطن العنف، وشاع القتل الى حد ضياع الحق الأساسي وهو (الحق في الحياة)؛ وتشظت المجتمعات على أسس مناطقية وقبلية وطائفية وأثنية؛ تقاتل بعضها بعضاً.

بمناسبة اليوم الدولي لنبرد العنف، كتب بان كي مون، أمين عام الأمم المتحدة عن ثقافة اللاعنف وكيف أنها طريق الى التعايش وازدهار التنوع، فذكر بمقولة غاندي: (العمل بمبدأ العين بالعين ينتهي بجعل العالم كله أعمى)؛ وهذا صحيح بشكل خاص في قضايا النزاعات الداخلية والحروب الأهلية حيث الإنتقام المتبادل سواء بين الجماعات المختلفة، أو بين الأنظمة ومعارضيهما. وشدد بان كي مون على (إرساء ثقافة السلام، التي تنبني على الحوار والتفاهم، من أجل العيش جميعاً في انسجام، مع احترام التنوع الغني للبشرية وتعظيمه). واعتبر مون التعليم أهم وسيلة (للنهوض بكرامة الإنسان، وإرساء ثقافة اللاعنف، وإقامة دعائم السلام الدائم، وفتح سبل جديدة للعيش، وبلورة أشكال جديدة من المواطنة والتضامن على الصعيد

(العالمي).

وناشد أمين عام الأمم المتحدة الجميع بأن يتصدوا لما أسماه بقوى التعصب، إيماناً منه بأنها المولد الأساس للعنف، ولأنها ترفض المبادئ الأولية في قبول الاختلاف، كما ترفض التعايش مع المختلف حتى من بين المواطنين؛ ولأن تلك القوى تحدّد - بسبب تعصبها - الحقوق على أساس الإنتماءات الضيقة، فالمتعصبون لا يقبلون بالمساواة، ولا بمبادئ المواطنة، ويرون ان لهم حقاً أكثر من نظرائهم المواطنين الآخرين، هذا إذا اعترفوا بأن لهم حقاً في الأساس، بما في ذلك حق الاختلاف، وحرية التعبير والفكر والعبادة. بل اننا وصلنا الى مرحلة ان قوى التعصب والتكفير (كالدواعش) لا يرون للأخر المختلف حتى الحق في الحياة.

ونحن في البحرين، علينا أن نعيد التأكيد على ترسيخ ثقافة اللاعنف، سواء في الحياة اليومية، أو السياسية. لا يجوز ان يندفع أحد الى تبرير العنف أياً كان مصدره، ويجب أن ندرك جميعاً بأن التغيير عبر العنف ليس فقط مكلفاً، واحتمالات نجاحه ضئيلة، بل أنه يقضي على فرص الحياة الطيبة في المستقبل، ويدمر أسس التعايش المجتمعي. فالذي يعتقد بأن العنف وسيلة الى تحقيق الديمقراطية، عليه أن يتأكد بأن ذلك لا يتحقق بتاتا، الذي يتحقق هو عكسه تماماً، بحيث لا نجد إلا أشلاء وضماير ميّنة، ومجتمعات متحاربة تحتاج الى أبسط مقومات الحياة الكريمة.

في المقابل، فإن جذور العنف، أو البيئة التي توفر مناخ ممارسته، يجب ان يقضى عليها، أو يخفّف من خطرهما. العنف ينمو في بيئة الإستبداد، واليأس من التغيير، وشياع

ثقافة الكراهية والتطرف، وعدم احترام الآخر، واعتماد وسائل القسر والإقصاء والتهميش.. كل هذا يؤدي الى نزعات عنف في المجتمعات. ونحن مطالبون بإبعاد شبح العنف عن مجتمعنا، من خلال تعزيز الإجراءات والتشريعات الديمقراطية، وإعادة بناء النسيج الإجتماعي وفق مبادئ المواطنة، ووفق التسامح بدل العقوبة، وإيقاف المواجهات الإنتقامية المتبادلة، وزرع أزهار الأمل بالعيش الكريم المشترك.



ويعتقد بان كي مون، في مقالة له بمناسبة يوم الديمقراطية العالمي، بأن أعمال العنف المندلعة - في أكثرها بمنطقتنا - ترسخ حقيقة (أن لا سبيل إلى تعزيز بذور السلام والمساواة والرخاء المشترك، مادامت المجتمعات لا تدمج كافة أبنائها، وما دامت الحكومات لا تلبّي المطالب ولا تخضع للمساءلة). وهو ينصح بتمكين عالم المحرومين والمهمشين والبائسين والعاطلين وفاقد الأمل من المشاركة بشكل إيجابي في رسم مستقبلهم. ودعا أمين عام الأمم المتحدة شريحة الشباب بين ١٥ - ٢٤ سنة والتي تشكل نحو خمس عدد سكان العالم، الى إمعان التفكير في التحديات ومواجهتها من اجل ان تتحكم بمصيرها وترجم أحلامها، وتتقدم الصفوف في المساهمة ببناء مجتمعات ديمقراطية أقوى وأفضل.

## حربنا ضد العنف والتطرف

(الحركة مع داعش ليست معركة أميركية. الحركة هي معركتنا في الأساس. هم أناس استهدفونا نحن كدول وكشعوب وكتاريخ وكتقافة وكل شيء).

### وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة

يمكن أن يكون أداة بيد أحد ضد الآخر، فهو فكر إلغائي إقصائي ضد الجميع. هو فكر ما قبل الدولة، ومعتقدوه ليسوا ضد فئة معينة بل ضد جميع الفئات والمذاهب، وضد أصل نظام الحكم، بل وضد طريقة عيش المواطن العادية وضد ثقافته وتقاليده. لا أحد - دولة أو حزباً أو جماعة - استخدم هذا الفكر ومعتقديه لصالحه إلا وارتد عليه وذاق طعم العذاب على يديه. هذه الحقيقة يجب أن تجعل الجميع في دائرة الخطر والإستهداف، وأن يدفعهم الشعور الجمعي بالخطر إلى إعادة التواصل بعد طول قطيعة بين الفئات الإجتماعية او السياسية أو الدينية أو الثقافية. ومهما كان الخلاف السياسي فإنه يبقى أهون بكثير من خطر التطرف التكفيري والعنفي، ويجب أن لا يتحول إلى خلاف مذهبي يغذي التطرف والعنف في البحرين.

وأخيراً، هناك حقيقة يجب ان ندركها، هي أن هذا الفكر العنفي يتغذى على الإنقسامات المجتمعية، وكلما كان الشقاق كبيراً، كلما ولد التطرف. وعلى السياسيين ان يتجنبوا إقحام الخلافات المذهبية والفكرية والثقافية في الخلاف السياسي.

والخلاصة، فإن ما جرى في المنطقة خلال الأشهر القليلة الماضية يمثل درساً للجميع، دولاً وخبياً بمختلف توجهاتها. نحن في البحرين بحاجة إلى التعاون في القضاء على البيئة التي تمدّ التطرف واحتمالات العنف بشريان الحياة. علينا أن نصل إلى تفاهات سياسية سريعة تخرج الجميع من الأزمة، وهذا لا يتم إلا باستحضار الخطر الداهم للجميع من جهة؛ وتقديم تنازلات لصالح أمن واستقرار البلاد ومستقبل أجيالها.

المتطرفة التي أساسها هي مستوردٌ خارجي؛ ما أدى إلى انقسام مجتمعي حاد تغذى على الإنشقاق السياسي، وساهمت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في تأجيجه. لهذا، فكل الفئات الإجتماعية في البحرين، مطالبة بأن تعي حقيقة أن ما جرى في السنوات الثلاث الماضية من صراعات متعددة الأشكال، وفّر المناخ الملائم للتطرف فكراً وممارسة وإن شاء الله لا يتحول إلى عنف محلي. كل الفئات المتصارعة حشّدت ضد بعضها البعض، ولم توفر سلاحاً اعلامياً او ثقافياً او مذهبياً إلا واستخدمته في خطابها السياسي، ما أنتج لنا جمهوراً متوتراً مشحوناً متألماً. ومن جهة أخرى، فإن إطالة أمد الأزمة السياسية، وانسداد آفاق الحل الوسطية، ساهم في إيجاد مناخ فاسد نمت فيه كل طفيليات العنف والإرهاب.

• نعتقد بأن فكر التطرف والعنف مستورد ودخيل على البحرين، ورغم أن سوق هذا الفكر صغيرة جداً، إلا أن المتسوقين منه رغم قلتهم يشكلون خطراً كبيراً على الأمن والإستقرار. وقد آن الأوان لضبط المروجين لخطاب الكراهية والتطرف في البحرين، بالشدة والحسم. أن الأوان أن يرتقي خطاب متقفينا وعلماننا وسياسيينا إن أردنا تطهير بلادنا من وباء التكفير والتطرف المؤدي إلى العنف والدم. وايضاً أن الأوان بأن تكون هناك رقابة على هذا الفكر الداعشي المستورد، ومحاربهه بخطاب الإعتدال والتسامح والاحترام وإبراز الصورة الناصعة لقيم الإسلام والإنسانية.

• أن الفكر المتطرف والعنفي - كما شهدنا فصوله ونشهدا الآن في دول أخرى - لا

لا شيء يشغل المنطقة والعالم بأكثر من الحرب على الإرهاب. طبول الحرب قرعت لمواجهة خطر يتمدد ويشمل جميع الدول. الأخطر من الحرب العسكرية ذاتها، هي تداعياتها على الأوضاع المحلية في كل بلد، ما يطرح العديد من الأسئلة: كيف نصنع بيئة نظيفة لا تنمو فيها فيروسات العنف والإرهاب؟ هذا يفتح المجال للشق الآخر من سياسة مكافحة الإرهاب، والذي يتعلّق بالسياسة والفكر والثقافة.

منهجياً، فإن الإرهاب عدو الحياة، خاصة بصورته الداعشية، حيث لم يبق مع جزء الرؤوس وسبي النساء، حقّ يمكن حفظه، وفي مقدمته (الحق في الحياة) والحق أن تكون حرّاً، بعد انتهاء زمن العبودية، والذي تمّ بمكافحة العالم له عبر أنظمة وقوانين وتشريعات. فهل نعود القهقري مرة أخرى إلى عهد السبي والجاهلية؟

بالنسبة للبحرين، فإن وزير الخارجية البحريني قد صرّح بأن عدد الذين التحقوا بداعش والنصرة لا يزيد عن مائة شخص. وهو رقم غير قليل على أية حال بالنسبة لبلد ذي تعداد صغير من السكان، خاصة وأنها بلد عرّف عنه التسامح وقبول التعددية الثقافية والمذهبية والدينية، ومشهود لها بالإنفتاح الإجتماعي، وبتاريخ طويل من السلم الأهلي. هنا يجب ان ندرك جملة من المعطيات الموضوعية:

• أن الإرهاب - القاعدي الداعشي على وجه الخصوص - لا ينمو في بيئة نظيفة، وإنما في بيئة مضطربة في الغالب سياسياً أو أمنياً أو اجتماعياً او كلها مجتمعة. ونظنّ أن الإضطراب الأمني والسياسي في البحرين سهّل نمو الفكر والأيدولوجيا

## وزير الخارجية:

## وضعنا الأدليات التي تمنع إنتهاكات حقوق الإنسان

من موضوعين، أولاً موضوع حقوق الإنسان مهم جداً ولا يوجد بلد في العالم، حتى هذا البلد الذي نحن فيه، الولايات المتحدة، إلا ومرت فيه مسائل تتعلق بمخالفات لحقوق الإنسان. المسألة ليست الحالة في تلك المخالفات، لكن في كيفية تعامل الدول مع أوضاع حقوق الإنسان فيها، وكيف تضعها على الطريق الصحيح. نحن واثقون جداً بأننا الآن تجاوزنا هذه المرحلة، ووضعنا كل الأدليات التي تمنع انتهاك حقوق الإنسان، من ناحية رجال الأمن في البلد. نتطلع للأفضل،

الإسلام. وهنا اشار الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة الى أهمية دور رجال الدين و علماء المسلمين والمؤسسات الدينية للتصدي للفكر الضال. وثالثها قطع ما أسماه الوزير الشريان المالي المغذي لتلك الجماعات الإرهابية، والذي يمكنها من شراء السلاح والذمم. وهنا أشار الى استضافة مملكة البحرين مؤتمراً دولياً في نوفمبر القادم سيخصص لبحث تمويل الإرهاب وسبل مكافحته وتجفيف منابعه، إيماناً منها بأن إيقاف تمويل الجماعات الإرهابية هو نصف المعركة لهزيمتهم والقضاء عليهم.

وفي لقاء صحفي مع جريدة الحياة اللندنية (٢٠١٤/١٠/١) قال وزير الخارجية بأنه كان ينبغي على بلاده ان تشارك في سياسة مكافحة الإرهاب، موضحاً: (إن لم نقم بدور فاعل ومشارك في حماية المنطقة، فسنكون مقصرين تجاه أنفسنا وشعبينا ودورنا العالمي): وأضاف بأن (موضوع داعش والإرهاب أكبر من الخلاف السوري بكثير، فنحن ننظر إلى الصورة الأوسع، والخطر الأكبر الذي يهددنا جميعاً): مؤكداً بلغة حاسمة: (إن لم نحارب ولنلتزم لسنوات - في الحرب مع الإرهاب - فسنعاني الأمرين لسنوات).



والعالم يعمل معنا، ومفوضية حقوق الإنسان تعمل معنا، ومنظمة العفو الدولية تزور البحرين بشكل متواصل، ولدينا علاقات، وقطعنا شوطاً كبيراً).

وفيما يتعلق بعدد السجناء، قال بأن الرقم غير صحيح، وأن عدد السجناء السياسيين قليل وقد حُكِّموا محاكمة عادلة. وأضاف بأن هناك مخربين (ارتكبوا جرائم ضد رجال الأمن وضد مواطنين وروعوهم. هؤلاء لا نعتبرهم سجناء سياسيين لأن من يرتكب جريمة ترويع في الشارع ليس سجيناً سياسياً).

وأبدى وزير الخارجية تفاؤله بالحوار القائم بين المعارضة والحكومة مؤكداً أن لا دخل لأي دولة في الحوار، وأن ما يجري قد تم بتوجيه من جلالة الملك، وأنه (شأن بحريني بحت، وإن نجح فسينجح البحرينيون) شارحاً بأن (هناك قواسم مشتركة الآن تم التوصل إليها في ورقة، وهناك انتخابات مقبلة في ٢٢ نوفمبر القادم).

## حقوق الإنسان

## والحل السياسي

في الموضوع السياسي والحقوقى البحريني، طرحت صحيفة الحياة على وزير الخارجية سؤالاً حول (ما تتهمكم به مؤسسات حقوق الإنسان بأنكم تتجاوزون حقوق الإنسان وتخترقونها في علاقتكم مع المعارضة. وعدد المساجين السياسيين عندهم، وفق ما قرأت، يقال إنه بلغ ٢٠٠٠ شخصاً. من جهة نسمع أنكم تتواصلون، ثم نسمع أنكم تسجون، كيف ذلك؟).

أجاب الوزير: (لا بد من أن ننظر إلى المسألة

كان توصيف وزير الخارجية البحريني للوضع في منطقتنا العربية صحيحاً حين قال بأنها تمر بأصعب مرحلة في تاريخها الحديث، بسبب الفوضى والإرهاب الدموي الوحشي الذي لم يسبق له مثيل في وقتنا المعاصر.

أيضاً فإن تحليله لعوامل انبعاث الفوضى والإضطراب دقيقة، حيث أفاد بثلاثة عوامل أو تحديات: بينها الخطر المتزايد للجماعات الإرهابية، إضافة الى عاملي: التدخلات الأجنبية وأطماع السيطرة والهيمنة؛ والإحتلال الأجنبي للأراضي العربية، وما يفرزه من تهديدات وحروب. ولاحظ الوزير في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (في ٢٩/٩/٢٠١٤) أن التحدي الإرهابي صار عالمياً، وأنه استشرى في منطقتنا العربية بشكل أكثر وحشية وضراوة، حيث لم يعد المستهدف حياة أفراد فحسب، بل جماعات كاملة كاضطهاد الأقليات العرقية والدينية، وتشريدهم وهدم موروثهم الحضاري والثقافي، وسلب ممتلكاتهم وحرياتهم الدينية، والهجوم على مدن بأسرها، وإعلان الحرب على دول ذات سيادة في المحيط الإقليمي والدولي، غير مكترثة بتعاليم دين أو فطرة إنسانية سليمة، وقد عمد الإرهاب الى تدمير أسس التعايش القائمة بين الجماعات منذ قرون.

ورأى الوزير بأن مواجهة الممارسات اللا إنسانية من القتل الجماعي، وقطع الرؤوس علانية، يتطلب تأكيد قيم التسامح والمساواة والاعتدال، والحفاظ على التراث المتنوع، وفق محاور ثلاثة:

أولها المحور الأمني والعسكري، فالجماعات الإرهابية باتت تمتلك أسلحة ثقيلة، استطاعت من خلالها الاستيلاء على مدن بأكملها وجعلتها ملاذاً لانطلاق عملياتها الإرهابية.

ولهذا - حسب الوزير - صار لزاماً مواجهة هذا الخطر، وقد شاركت البحرين فيه عسكرياً عبر سلاحها الجوي، مشيراً الى ترحيب بلاده بقرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٨ الذي ركز على تجنيد المقاتلين الأجانب. وتابع الوزير: (نؤكد مواصلتنا للمراقبة الدقيقة للحدود والمنافذ ومنع اتصال مواطني المملكة بالجماعات الإرهابية، أو الانضمام إليها، واعتقال كل من يثبت انتماؤه إلى أي منها فور عودته إلى البلاد وإحالته إلى القضاء).

وثانيها، محور محاربة إيديولوجيا التطرف البعيدة عن الفطرة الإنسانية وعن جوهر ومبادئ